



## أعداء الإنترنت - 2012 - مراسلون بلا حدود

### المملكة العربية السعودية

في العام 2011، بذل النظام كل ما بوسعه لردع المواطنين عن متابعة حركة الثورات العربية. وبقبضته الحديدية، أخذ يواجه الغليان الناشط على مواقع الإنترنت بفرض المزيد من القيود على شبكة الإنترنت لخنق أي مطالب سياسية واجتماعية.

إن الحكومة، التي لا تسمح بأي انتقاد، تطبق منذ عدة سنوات رقابة لا هوادة فيها تتخذ شكل نظام الترشيح الموسع الذي يقترن بتنظيمات صارمة ومراقبة معممة على الشبكة (يمكن قراءة الفصل المخصص للمملكة العربية السعودية من تقرير العام 2011 لأعداء الإنترنت).

لجأت السلطات إلى حجب المواقع التي تم إنشاؤها في أعقاب اندلاع التظاهرات في تونس ومصر، وتتابع مطالب المحتجين، مثل <http://dawlaty.info> و <http://www.saudireform.com>. وقد تم تعميم عريضة على الإنترنت لمطالبة الملك بإصلاحات سياسية مباشرة. وعلى رغم الرقابة المفروضة، إلا أن مئات الأشخاص قاموا بتوقيعها - من ناشطين وكتّاب وجامعيين - واستعادتها على تويتر بفضل هاشتاغ [#saudimataleb](https://twitter.com/saudimataleb).

كذلك، فرضت السلطات رقابة مشددة على المنتديات والشبكات الاجتماعية مستتبقاً بذلك أي تظاهرات منظمة في عدة مدن من المملكة في 11 آذار/مارس 2011، في إطار ما عرف بـ"يوم الغضب". وقد انضمت صفحة فيسبوك "Revolutionary nostalgia" التي تنقل الدعوات إلى إجراء إصلاحات، إلى اللائحة الطويلة لعناوين المواقع المحجوبة داخل البلاد. وقد تم حظر موقع منظمة العفو الدولية غير الحكومية بعد نشر مشروع قانون لمكافحة الإرهاب مخصص لقمع الانتقادات الموجهة إلى العائلة المالكة.

سعت الحكومة إلى فرض تعقيم فعلي على التظاهرات في محافظة القطيف الواقعة في المنطقة الشرقية ذات الأغلبية الشيعية. ولوّحت بشبح الاضطرابات الطائفية لتبرير القمع الذي قامت به. فقتل عدد كبير من المتظاهرين بالرصاص. واعتقل عدة صحافيين أجانب، بالرغم من حصولهم على تأشيرة دخول، بينما كانوا يحاولون تغطية الأحداث في مدينة الهفوف، في شرق البلاد. وقد تولى المواطنون الإلكترونيون نشر المعلومات حول هذه الأحداث على الإنترنت على مسؤوليتهم في بعض الأحيان. وفي نيسان/أبريل



## أعداء الإنترنت - 2012 - مراسلون بلا حدود

2011، ألقى القبض على المدونين المعروفين بنشاطاتهما على الإنترنت مصطفى المبارك وحسين الهاشم وتمت مصادرة أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهما. وأُفرج عنهما في وقت لاحق. أما الكاتب نذير الماجد الذي نشر، في نيسان/أبريل، مقالاً بعنوان "أنا أحتج. إذن أنا آدمي" على موقع [rasid.com](http://rasid.com) الإخباري، فلا يزال في السجن، تماماً كما فاضل المناسف، وحسين اليوسف، والكاتب الإصلاحي الشيخ مخلف بن دهام الشمري المعتقل منذ حزيران/يونيو 2010 والملاحق بتهمة "الإرهاب" وقد تدهور وضعه الصحي بشكل كبير.

اتخذت تدابير طارئة لتجنب "زعزعة الاستقرار الاجتماعي" في سياق إقليمي مضطرب، وذلك بالتوازي مع الوعود التي قطعها الملك في آذار/مارس 2011، ونقضي بمنح المليارات من الدولارات لتحسين ظروف عمل السعوديين ومسكنهم وتغطيتهم الصحية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2011، ألقى القبض على ثلاثة صحفيين من تلفزيون على الإنترنت واحتجزوا لعدة أيام بعد بث موضوع حول ظروف معيشة المحرومين في العاصمة السعودية في برنامج "ملعوب علينا". وقد شوهد شريط الفيديو أكثر من 500000 مرة على الإنترنت. وتم حجب موقع راديو هولندا نتيجة مقال حول سوء معاملة المهاجرين في المملكة العربية السعودية.

الدليل على تعصب السلطات إزاء حرية التعبير هو سجن الصحفي حمزة قشقري وملاحقته لنشره رأياً شخصياً على الإنترنت. وهو يواجه عقوبة الإعدام بسبب رسائل تويتر اعتبرت السلطات على أنها تجديف.

في الأشهر الأخيرة، تم خوض المعركة من أجل حقوق المرأة على شبكة الإنترنت التي اعتبرت مساحة الإعلام والتعبئة الوحيدة لهذه القضية، من حملة Women2Drive المناادية بحق المرأة في قيادة السيارة التي أطلقت على فيسبوك وتويتر ويوتيوب (ألقى القبض على إحدى منظماتها لتصوير نفسها وهي تقود)، إلى حملة بلدي المطالبة بحق المرأة في التصويت والتي حققت نجاحاً تجلّى في حصول النساء على الحق في التصويت في انتخابات العام 2015. وهو انتصار أساسي في سياق يتسم بتراجع الحريات.